دلالة المخالفة القرآنيَّة لقياس النحويين في ترتيب البنى النحوية (التقديم، والتأخير)

الباحث فراس مهند سعيد مجيد
قسم اللغة العربية- كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية- جامعة بغداد

الأُستاذ الدكتور: عبد الرحمن مُطلك الجبوريّ
قسم اللغة العربية- كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية- جامعة بغداد

(مُلَخَّصُ البَحث)

هدفت هذه الدراسة إلى كشف حقيقة بعض التراكيب اللغويَّة في القرآن الكريم، والتي تبدو في ظاهرها أنَّها قد خالفت المقيس من كلام العرب، وبالنظرة المتأنيَّ والمتفحصة إلى تلك التراكيب، وردّها إلى أُصولها المقيسة من كلام العرب يتبيَّن لنا الحكم على هذه الظواهر يمكن أن يكون ناتجًا عن قصور في إدراك المنهجيَّة اللغويَّة، التي يتبعها القرآن الكريم في التعبير عن معانيه ومقاصده، أو القصور في صياغة والتقعيد القواعد نفسها، وتقديم جانب المنطق على المعنى، ولتحقيق هذه الدراسة فقد تناول الباحث عددا من الظواهر اللغوية في القرآن الكريم المخالفة لقواعد وأقيسة النحويين من جانب ترتيب عناصر الجملة، من حيث التقديم والتأخير فيها.

مقدمة:

إنّ لمادةِ (قدم) في اللغةِ معاني واشتقاقات عديدة منها ما جاء في معجم العين: "القُدْمَة والقَدَمُ أيضاً: السابقة في الأمر،٠٠٠وتقول: قَدُمَ يَقدُمُ. وقَدَمَ فلان قومه أي يكون أمامهم"[١]، وقدم وأقدم بمعنى تقدّم، ومنه مقدّمة الجيش، والمقدِّم هو الذي يقدم الأشياء ويضعها في موضعها، فمن استحق التقديم قدّمه، وقادمة الرحل خلاف آخره.[٢]

أمّا في الاصطلاح؛ فهي ظاهرةٌ تناول دراسة قضاياها ودلائلها النحويون والبلاغيون، فهي من حيثُ الأصول ظاهرة نحويّة ومن حيث الدلائل ظاهرة بلاغيّة، فالنحاة درسوا مواضعها على اختلاف أبواب النحو، وقسموها من حيث الوجوب والجواز، ولم يكتفوا بذلك فقد بينوا بعض أغراضها ودلائلها، قال سيبويه :"كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"[٣]، ومن قبل سيبويه نجد أن شيخ العربية وأستاذها الخليل بن احمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ) قد أشار إلى هذا المصطلح، وكانت إشارته ضمن دراسته للتراكيب في أسلوب التقديم والتأخير[٤].

ولا ريب أنّ النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، قد تطرّقوا إلى هذه الظاهرة عند دراستهم لبعض أبواب النحو، وذكروا بعض أغراضِها، فهذا المبرّد يقول:"إنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان موضحًا عن المعنى"(٥)، فهو يرى أن للتقديم أهمية للتوضيح عمّا يجول في النفس.

وقد تكّلم ابن جني على هذه الظاهرة وافرد لها بابًا في كتابه الخصائص وسمَّاه بابًا في شجاعةِ العربيّة(٦)، كما تكلّم غيرُهُ عليها، وعلى ذلك نالت العناية الفائقة من اغلب النحاة، لكنهم لم يتوسعوا في بيان أغراضها، أو اقتصروا على بعضها، لذا نجد الجرجاني ينكر عليهم ذلك إذ يقول: "فقد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه حتى أنّك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلم، ولم تر ظنا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه"(٧).

أمّا البلاغيون؛ فقد درسوا هذه الظاهرة واقتصروا في دراستهم لها على بعض صيغها وأشكالها وظيفةً ومعنى، فذكر أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ) أن اللفظة قد تقع في غير موقعها ولم تصل إلى مركزها؛ لأنّها كانت قلقة فيه، فلا تكرهها على اغتصاب الأماكن والنزول في غيرِ أوطانها(٨)، فهو يرى أنّ للتقديم أهمية في رونق الكلام ودقة العبارة.

وقال فيه الجرجاني: إنَّه بابٌ كثيرُ الفوائدِ جمُّ المحاسنِ واسع التصرف بعيد الغاية(٩)، فقد اهتم به ووقف على معانيه وفرق بين أغراضه الدقيقة، نحو قولنا:(زيد المنطلق، والمنطلق زيد).

أمّا الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)؛ فقد تكلّم على تقديم الجمل بعضها على بعض، وذكر أنّ المسند إليه يقدم لتقوية الحكم لا للتخصيص، كما تطرق إلى موضوع تقديم الصلة وتأخيرها(١٠).

وقد أورد السكاكي (ت٦٢٦هـ) اعتبارات مختلفة للتقديم(١١)، كما أوردها غيره، وبذلك تكون ظاهرة التقديم قد نالت العناية الفائقة من علمائنا، إذ نجد لهم جهودًا قيّمة في موضوعها حتى أرسته وجعلته مستقرًا، وبذلك استطاع بعض الباحثين أن يضع تعريفا له وذلك بأنه عدول عن الأصل يكسبها حرية ورقة، أي يكون تناوبًا بلاغيّا ولا يكون هذا التناوب إلا في مجال الرتبة غير المحفوظة في النحو، مثل رتبة المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، والمفعول والفعل،...الخ(١٢).

ويتضح مما تقدم مرونة الجملة العربية وحريتها في ترتيب أجزائها، سواء أكانت طرفًا في الإسناد، أم من متعلقاته، على وفق مقتضيات المعنى المراد ودواعي المتكلم النفسية(١٣). فيكون مظهر التقديم وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها

العربيـة لتحقيـق التطـابق بـين التركيـب والمقصـود بـه، وبهـذا كـان لـه اثـر بـالغ فـي تحقيـق الغايـات الكلاميـة، والأغـراض التـي تجـول فـي نفـس المـتكلم مـن اجـل إبلاغهـا إلـى المتلقـي، لـذلك عُـدَّ التقـديم والتـأخير فـي الـنص القرآنـي صـورة مـن صـور الإعجـاز التـي تـدل علـى عظمـة الخـالق وروعتـه فـي صـياغة التراكيـب القرآنيـة التـي لا تـدانى لا من قريب ولا من بعيد.

فمـن الأصـول المرعيَّـة أنْ يتقـدم العامـل فـي الرتبـة علـى معمولـه، إلا أنَّ قـد يحصـل خلـل فـي الترتيـب فيتقـدم المعمـول ويتـأخر العامـل، وهـذا يكـون فـي الفعـل باعتبـاره عـاملًا قويًـا، وخاصَّـة إذا كـان مُتصـرِفًا، ومثلـه فـي الحكـم مـا حُمِـل عليـه فـي العمـل مـن الأسـماء المُشـتقة، كاسـم الفعـل واسـم المفعـول، وصـيغ المبالغـة، غيـر أنَّ تقدمـه علـى معمولـه أقـوى مـن تـأخره، إلا أنَّ هنـاك عوامـل لا يجـوز أن يتقـدم عليهـا معمولهـا، بـل يجـب التـزام الرتبـة بينهمـا، وذلـك لضـعف العامـل عـن العمـل مُتـأخِرًا، كمـا إذا جـاء فعـلا جامـدًا، أو حرفًـا، أو اسـمًا، حُمِـل فـي العمـل علـى فعـل جامـد كاسـم التفضـيل، أو كـان فـرع الفـرع كالصـفة المُشـبهة، أو فرعًـا عـن الفعـل، وهـو اسـم جامـد كاسـم الفعـل، أو كـان اسـمًا جامـدًا كـالظرف والجـار والمجـرور، أو اسـم العـدد، أو اسـم شـرط، أو مُضـافًا فهـذه جميعًـا عوامـل ضـعيفة لا تعمـل إلا فـي موضـع بعينـه، وهـو أن تتقـدَّم علـى معمولاتهـا، وهـذه كلهـا نتجـت مـن تقسـم النحـويين للعوامـل منهـا عوامـل ضـعيفة، وقويـة، وعامـل لفظـي قـوي، وعامـل معنـوي ضـعيف، وهـي مبـادِئ اقتبسـوها مـن التـأثير المنطقـيّ فـي النحـو العربـيّ، وغيرهـا مـن المبـادِئ التـي أدت إلـى المغـالاة في وضع قواعد العربية من جهة وصعوبتها من جهة أُخرى.

لـذا نجـد النحـاة انطلقـوا فـي ضـبط قواعـد لغـتهم وبيـان أُصـولها مـن مسـألتي العامـل والرتبـة اللتـين تمـثلان مجـالًا تجريـديًا مفتوحًـا متلازمًـا؛ إذ تسأسـس نظريـة العامـل علـى أسـبقيَّة العامـل علـى مـالمعمول، مثلمـا تـنهض الرتبـة علـى قرينـة الإعـراب التـي هيـأت لنظـام اللغـة مرونـة أكبـر فـي تشـكيل التراكيـب وبيـان أنماطهـا. فمـن الواضـح أنَّ النحـاة وضـعوا جهـازًا تحكيميًـا يشـرف علـى مراقبـة مواضـع عناصـر التركيـب وزودوا هـذا الجهـاز بسـلطة الجـواز والوجـوب، جـواز التقـديم والتـأخير لبعضـها، ووجـوب إلتـزام الرتبـة الأصـليَّة لبعضـها الآخـر، إذ لا يجـوز نقـل عنصـر إلـى موضـع غيـر موضـعه الأصـليّ، والمتأمـل فـي آراء النحـاة يلحـظ إرتبـاط ظـاهرة التقـديم والتـأخير بفكـرة العامـل، وهـذا مـا دفـع بوجـود مسـافة بـين التنظيـر والتطبيـق، وصـارت التراكيـب تُقـاس بمقـاييس غاية في التجريد(١٤).

وقد اقتصرت في دراسة التقديم والتأخير في الجمل على غير ما نصّ عليه النحويون، ووافقوا بما جرى على ألسنتهم، على ما وضعوه من أقيسة اعتمدوا فيها العامل، مستمدين مبادئه على أسس منطقية لا تعبر عن ظاهر اللغة، بكونها ظاهرة اجتماعية الغاية منها التعبير عن الأغراض المختلفة.

وقد جاء في القرآن الكريم بعض المواضع النحوية التي جاءت مخالفة للقياس النحوي في هذا السياق:

عمل ما بعد (إنَّ) فيما قبلها:

تقرر لدى النحويين أنَّ ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها، وكذا ما بعدَ الاستفهامِ لا يعملُ فيما قبله[١٥]؛ لأنَّ مَاله الصَّدْر في الكلام لَا يعْمل مَا بعده فِيمَا قبله[١٦].

وجاء في القرآن الكريم ما يقتضي فيه عمل ما بعد الأداة (إنَّ) فيما قبله، نحو قوله تعالى: (أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ)[١٧]. فالمعنى في هذه الآية يقتضي أنْ يكونَ العامل في الظرف (إذا) هو قوله (مبعوثون)، وفي هذا مخالفة للقياس النحوي، إذ لا تجيزه الصناعة النحويَّة.

وللتخلص من هذا الإشكال ذهب أغلب النحويين والمفسرين[١٨]، إلى تقدير عامل قبل الظرف (إذا) عمل فيه، دلَّ عليه ما بعد (إنَّ)، والتقدير (أنبعث أئذا كنا ترابًا).

ونسب ابن جني القول بجواز عمل ما بعد إن فيما قبلها إلى الكوفيين في قوله تعالى: (أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)[١٩] في أن (إذا) متعلقة بقوله: (لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)، وهذا مما لا يجيزه البصريون؛ لأن ما بعد "إن" لا يعمل فيما قبلها عندهم[٢٠].

وهناك عدة آيات في كتاب الله عزَّ وجل تشبه هذه الآية في المخالفة للقياس النحويّ فيما ذُكِر من إشكال، وهي:-

قوله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ)[٢١].

وقوله تعالى: (وَقَالُواْ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا)[٢٢]

وقوله تعالى: (وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)[٢٣].

وقوله تعالى: (أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ)[٢٤].

وقد تصرَّف العلماء في هذه الآيات بتأويلاتٍ شتى، وإنْ كانوا قد جوزوا بعض الوجوه الأخرى، ولكنهم اجتمعوا في تقدير عامل محذوف هنا يدل عليه ما بعد إنْ. ولكن الملاحظ في هذه الآيات جميعًا أنَّها جاءت في بيان مسلك الأولين من المكذبين بالبعث، وما استبعدوه غاية الاستبعاد[٢٥]، فالاستفهام منهم جاء للإنكار

المفيد لكمال الاستبعاد[٢٦]، وهذا الاستفهام الذي يحكي عن المشركين الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ما يذكر على سبيل الاستغراب، وظنّ الاستحالة[٢٧].

فكأنَّ ما جاء في هذه الآيات إشارة إلى لسان حالهم الناطق بالإنكار، واستبعاد البعث، ويوم القيامة، فكان ذلك الفصل بين العامل والمعمول بين ركني الشرط، فالقرآن معجز في كلامه وتصويره لواقع حالهم وانكارهم للنشور يوم الحساب بعد أنْ أصبحت أجسادهم بالية، هم وآباؤهم.

وفي مقابل ذلك نجد ما يُمكن أن نستأنس به من رأي الكوفيين في الجملة الشرطية[٢٨] وأصل تركيبها؛ فالأصل في الجزاء أنْ يكون مُقدمًا على الشرط والأداة نحو: (أضربُ إنْ تضرب)، وبذلك يكون الظرف في الآية غير مقدَّم تقديرًا على عامله وهو جواب الشرط المتضمن على الأداة (إنَّ)؛ لأنَّ حكمه قبل (إذ)، وما اعتلَّ به البصريون في رفضهم رأي الكوفيين إذ عندهم مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مُسَبّبُهُ، ومحال أن يكون المسبب مقدما على السبب، وليت شعري كيف يمكننا أنْ نحكم ونقعد لقاعدة نحويَّة استنادًا لقاعدة منطقيَّة بحتة، فهل من الغلط قولنا (مرضتُ، لأنَّي أهملتُ نفسي)، وهنا المسبب قبل السبب، وأيضاً كيف يمكننا أنْ نحكم على جملة: (أنت ظالم إنْ فعلت كذا) بحذف جواب الشرط، مع العلم أنَّه مذكور، إلا أنَّه لا يستقيم مع القاعدة المنطقيَّة القائمة على أنَّ السبب قبل المُسبب، فيُقدر الجواب من نفس الجواب المذكور مقدمًا، وكأنَّ اللغة مسألة رياضيَّة، ولا اعتبار إلى كونها ظاهرة اجتماعيَّة قابلة للمرونة في التعبير على أساس الاهتمام، والتأكيد، وغيرهما من لوازم التعبير.

۞ الفصل بين الظرف ومعموله بأجنبي، كما في قوله تعالى: (لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ)[٢٩].

فـ(إذ) تدعون منصوب بالمقت الأوَّل، والمعنى: (لمقت الله إياكم في الدنيا إذ تدعَون إلى الايمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة). أي: (لمقت الله إياكم إذ تُدعَونَ إلى الايمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم الآن، وقوله: (إذ تَدعَون) لا يتعلق بقوله: (مقت الله)؛ لأنَّه حيل بينهما بالخبر، ولا يتعلق بالمقت الثاني، لاختلاف الزمانين، بل يتعلق بفعل دَلَّ عليهِ المصدر الأوَّل، أي: (مقتكم إذ تُدْعَون)[٣٠].

وبمقتضى هذا المعنى يكون الظرف (إذ) مُتعلقًا بالمصدر (مقت) في قوله تعالى: (لمقت الله)، وبهذا يستلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو الخبر، وهذا لا يجوز على مذهب جمهور النحويين[٣١].

ومن النحويين من منع الفصل بين الظرف ومعموله، وذهب[٣٢]، إلى تقدير فعل عامل في الظرف(إذ) دلَّ عليه الفعل المذكور، والتقدير يكون:(مقَتَكُم إذ تدعون). فمن ذلك ما أنشده الأعشى[٣٣]:- (من الكامل)

لسنا كمن حلت إيادٍ دارها ... تكريت ترقب حبها أن يحصدا

إلا أنَّ الزمخشري، وابن الحاجب والدرويش خالفوا جمهور المفسرين بأنَّ العامل في (إذ)) هو (مقت) المذكور في الآية؛ لأنَّ الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، فلا يهم الفصل بينها وبين عاملها بأجنبي كما في هذه الآية[٣٤].

ومن المفسرين من ذهب برأيه إلى تقديرات أُخرى، فقد ذهب مكي[٣٥] برأيه إلى أنَّ الظرف (إذ) منصوب بفعل مقدر تقديره: (اذكروا) وهذا ما حكاه الأنباري[٣٦]، ورده أبو حيان؛ لأنَّه يتجه إلى أنْ يكون مقت الله إياهم في الآخرة، وبذلك يكون (إذ يدعون) مفلتًا مما قبله فيكون كلامًا مُستأنفًا ، وهذا غير المراد من الآية[٣٧].

ومن الآراء الأُخرى المنفردة، ما ذهب إليه ابن الحاجب بأن يكون الظرف معمول المصدر (مقتكم)[٣٨]، ورُدَّ رأيه لأنّهم لم يكونوا ماقتين أنفسهم وقت أنْ دُعُوا للإيمان فكفروا وإنما مقتوها وهم يُعذبون في النار[٣٩].

والملاحظ في هذه الآية أنَّها ذُكِرَت في سياق ذكر الكفار، وإنكارهم للدعوة الربانيَّة، والإيمان بالله، ولا شك أنَّ مقت الله للكفار ما اقتصر على وقت دون وقت، ولو قُدِّم الظرف على الخبر لأدى ذلك إلى أنْ ينحصر مكر الله للكفار وقت الدعوة للإيمان فقط يقول الله: (وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ)[٤٠]. فضلًا عمَّا في هذا الفصل من إشارة إلى عدم الحصر في مقت الله، وأنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهن ما لا يتوسع في غيرهن للكثرة في الكلام والله أعلم.

عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها:

نصَّ النحويون على أنَّه لا يجوز أنْ يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أنْ يكون مُستثنى منه أو تابعًا للمُستثنى، أو معمولًا لغير العامل في المُستثنى[٤١]؛ لأنَّه لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها بعاملين، لتقسيم النحويين العوامل إلى قويَّة وضعيفة، و(إلا) عاملُ واسطة، لا يعمل في أكثر من معمول واحد، هو المُستثنى[٤٢].

وقد ورد في القرآن الكريم ما ظاهره خلاف ما وضعوه من أقيسة، وقعَّدوه من قواعد، نحو قوله تعالى: (قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاء إِلاَّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَونُ مَثْبُورًا)[٤٣]، فالمعنى في هذه الآية، وما يتبادر إلى الذهن منها يقتضي أنْ تُعرَب (بصائر) حالًا من (هؤلاء)، وفي هذا الإعراب مخالفة

نحوية على مذهب جمهور النحويين البصريين، لكونه يُعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها وهذا لا يجوز إلا أنْ يكون مُستثنى منه أو تابعًا للمُستثنى، أو معمولًا لغير العامل في المُستثنى، و(بصائر) ليست مما ذُكِر من هذه الثلاث.

ولذلك ذهب المُفسرون في إعرابها حالًا، والعامل فيها فعل محذوف مُقدَّر قبله وبعد إلَّا، فالتقدير: (إلا رب السموات والأرض أنزلها بصائر)، إلى ذلك ذهب أبو حيَّان، والسمين والدرويش(٤٤).

وذهب ابن عطية وأبو البقاء(٤٥)، إلى إعرابها حالًا من (هؤلاء) والعامل في الحال الفعل المذكور (أنزل)، وأجرياه على مذهب الكسائي والأخفش؛ لأنَّهما يُجيزان نحو (ما ضرب هندٌ أحدٌ إلا زيدًا ضاحكةً)، بنصب ضاحكة حالًا لهند(٤٦)، إلا أنَّ العكبري(٤٧) علل ما ذهبا إليه إلى أنَّ الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها، فحمل الحال في المعنى على تقدير (في) مثل الظرف، فمثلًا نقول حضر زيدٌ ضاحكًا ، التقدير: في حال كونه ضاحكًا، فيكون الحال مُساويًا للظرف على هذا المعنى.

وذكر المفسرون أنَّ هذه الآية نزلت على لسان نبيّ الله موسى (عليه السلام) مُخاطبا فرعون، وقصد باسم الإشارة (هؤلاء) الآيات التسعة التي أظهرها عليه السلام لفرعون حُجَّةً عليه، وقيل فيها عدَّة أقاويل، أشهرها: أنها (يده وعصاه ولسانه والبحر والطوفان والجراد والقُمّل والضفادع والدم آيات مفصلات)، وبصائر أي حجج، وعبر ودلالات(٤٨).

والقرآن كتاب معجز، ألفاظه منساقة لمعانيه، ودلالاته مُنساقة لألفاظه، فما كان الحذف إلا اختصاراً واختزالًا لدلالته، وكذا هو الحال في الزيادة والفصل والإتصال، فما كان في هذه الآية، التي نحن بصددها، بالفصل بين الفعل ومعموله بأداة لا يعمل ما قبلها فيما بعدها لعلة منطقيَّة وضعوها، إلا لغاية معنوية مقصودةٍ ومرادة، والقصد فيها نفي (نزول هذه الحجج) من غير الله وقدرته على ذلك، فالفعل قبل (إلا) منفي عن قدرة الآخرين في المجيء بهذه الآيات، ففي ذلك دلالة على حصر هذه القدرة لله سبحانه وتعالى، فمَنْ غيرُهُ قادرٌ على ذلك؟، حتى أنَّ فرعون نفسه ما جادل نبيّ الله موسى عليه السلام فيهن، أو كذَّبه فيما قاله له عن الحجج والدلائل والبراهين بإثبات نبوته وأنه مُرسل من رب السموات والأرض. ولو تقدم هذا الحال (بصائر) قبل الأداة (إلا) لكان النفي في قدرة الغير على إنزال تلك الآيات حال كونهن حجج أو دلائل، ولم ينتفي قدرة إنزالهن أو الإتيان بهن غير ذلك،

ففصل بين الحال (بصائر)، والفعل العامل بها وهو (أنزل) كان القصد من ذلك نفي قدرة إنزالهن ابتداءٍ من غير الله، فضلًا عن أنزالهن حجج وبراهين، والله أعلم.

تقدم الحال على صاحبه الجار والمجرور:

منع أغلب النحويين تقدم الحال على صاحبها الجار والمجرور، فلا يجوز قولنا: (مررت جالسةً بهندٍ)؛ لأنَّه، على تعليلهم، أنَّ تعلق العامل في الحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أنْ يتعدى إليه بتلك الواسطة، والفعل لا يتعدى بحرف الجرّ إلى شيئين، فجعلوا عوضًا من الإشراك في الواسطة إلتزام التأخير، منَعَا من جوازِ ذلك، لأنّ العامل، وإن كان الفعلَ، لكنّه لمّا لم يصل إلى ذي الحال الذي هو (هند) إلَّا بواسِطةِ حرف الجرّ، لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذِكْرِ ذلك الحرف[٤٩].

وممن جوَّز تقدم الحال على صاحبه الجار والمجرور ابن كيسان وأبو علي وابن برهان، وأبو حيَّان من المفسرين[٥٠]، قال ابن مالك في ألفيته[٥١]:-

وسبق حالٍ ما بحرف جُرَّ قد أبو ولا أمنعه فقد ورد.

واستشهدوا على جواز ذلك بأبيات من الشعر وقع فيها الحال مُقدَّمًا على صاحبه الجار والمجرور بحرف الجر كقول عروة بن حزام العذري[٥٢]:- (من الطويل)

لئن كان برد الماء هيمان صاديا ... إليَّ حبيبًا إنها لحبيب.

ولذلك فقد جاء قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)[٥٣]، مخالفًا لما قعَّده النحويون في منع تقدُّم الحال على صاحبها الجار والمجرور. ومعنى قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس) عند ابن عباس، وابن عطيَّة، والقرطبيّ، وابن كثير العرب، والعجم، وسائر الأُمم[٥٤].

وهذا المعنى لـ(كافة) أي عامة[٥٥] هو الظاهر في هذه الآية وغيرها من الآيات التي وردت فيها كقوله تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً)[٥٦]، وقوله تعالى: (وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ)[٥٧]، وقوله تعالى: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً)[٥٨].

وتُعرَبُ (كافة) بهذا المعنى حالًا من (الناس) مُقدَمًا عليه، إلا أنَّ هذا الإعراب ممتنع عند جمهور النحويين؛ لأنَّ فيه تقديم الحال على صاحبه الجار والمجرور، وهذا مخالف لقياسهم؛ ولذا حمل ابن عطيَّة الآية على التقديم والتأخير، والتقدير: (وما أرسلناك إلا للناس كافةً)، وقد قُدِّم الحال في الآية للاهتمام به[٥٩]. وإلى هذا ذهب القرطبي برأيه[٦٠].

أمَّا الزجاج[٦١] فكان له رأي مغاير، إذ أعرب (كافة) حالًا من الكاف في (أرسلناك)، وليس حالًا من الناس، فعلى رأيه أن الحال هنا من الضمير ولم يتقدم عليه، فيكون تقدير الآية: (ما أرسلناك إلا جامعًا للناس في الإنذار والإبلاغ)، فالتاء في (كافة) للمبالغة كما في (علَّامة، وراوية) بمعنى الإحاطَةُ في اللغة، وتابعه في هذا الرأي كل من النحَّاس، ومكي، وابن الشجري، والأنباري، والعكبري. إلا أنَّ ابن الشجري، والعكبري ذهبا إلى أنَّ معنى (كافة) من الكف أي المنع، والمعنى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ عَنِ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي) [٦٢].

وذهب الزمخشري إلى أنَّ (كافة) هنا مصدر كقولنا (العاقبة، والعافية)، وهو نعت لمصدر محذوف، ويكون التقدير: (وما أرسلناك إلا إرسالةً كافةً أي عامةً لهم مُحيطة بهم)[٦٣].

وردَّ أبو حيَّان ما ذهب إليه الزجاج، والزمخشري بقوله: ((وَأَمَّا قَوْلُ الزَّجَّاجِ: إِنَّ كَافَّةً بِمَعْنَى جَامِعًا، وَالْهَاءُ فِيهِ لِلْمُبَالَغَةِ، فَإِنَّ اللُّغَةَ لَا تُسَاعِدُ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ كَفَّ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ أَنَّ مَعْنَاهُ جَمَعَ))[٦٤]، واعترض على قول الزمخشري أنَّ (كافة) لم تستعمل بغير معنى (عامة)، فَالْمَنْقُولُ عَنِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا حَالًا وهو خروج عمَّا نقله النحويون[٦٥].

لذا فإنَّ كافة ((اسْم للجملة من الْكَفّ، كَأَنَّهُمْ كفوا باجتماعهم عَن أَن يخرج مِنْهُم أحد كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: (وَمَا أَرْسَلْنَاك إِلَّا كَافَّة للنَّاس) فَإِن الرسَالَة إِذا عَمت النَّاس فقد كفتهم أَن يخرج مِنْهَا أحد مِنْهُم))[٦٦].

جاء في لسان العرب في أصل اشتقاق كلمة كافَّة: ((مَعْنَى كَافَّةً فِي اشْتِقَاقِ اللُّغَةِ: مَا يَكُفُّ الشَّيْءَ فِي آخِرِهِ، مِنْ ذَلِكَ كُفَّة الْقَمِيصِ وَهِيَ حَاشِيَتُهُ، وكلُّ مُسْتَطِيلٍ فَحَرْفُهُ كُفَّة، وَكُلُّ مُسْتَدِيرٍ كِفَّة نَحْوَ كِفَّة الْمِيزَانِ. قَالَ: وَسُمِّيَتْ كُفَّة الثَّوْبِ لأَنها تَمْنَعُهُ أَن يَنْتَشِرَ، وأَصل الكَفّ الْمَنْعُ، وَمِنْ هَذَا قِيلَ لطَرف الْيَدِ كَفٌّ لأَنها يُكَفُّ بِهَا عَنْ سَائِرِ الْبَدَنِ، وَهِيَ الرَّاحَةُ مَعَ الأَصابع، وَمِنْ هَذَا قِيلَ رَجُلٌ مَكْفُوف أَي قَدْ كُفَّ بصرُه مِنْ أَن يَنْظُرَ، فَمَعْنَى الْآيَةِ ابْلُغوا فِي الإِسلام إِلَى حَيْثُ تَنْتَهِي شَرَائِعُهُ فَتُكَفُّوا مِنْ أَن تعدُو شَرَائِعُهُ وَادْخُلُوا كلُّكم حَتَّى يُكَفَّ عَنْ عَدَدٍ وَاحِدٍ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ. وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً، مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ وَهُوَ مَصْدَرٌ عَلَى فَاعِلَةٍ كَالْعَافِيَةِ وَالْعَاقِبَةِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ مُحِيطِينَ))[٦٧]، وإحاطتهم بمعنى عامَّتهم. وهذا ما يدلُّ عليه السياق الذي وردت فيه الآية، إذ ختمت بقوله تعالى: (وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)[٦٨]. فهو انْتِقَالٌ مِنْ إِبْطَالِ ضَلَالِ الْمُشْرِكِينَ فِي أَمْرِ الرُّبُوبِيَّةِ إِلَى إِبْطَالِ ضَلَالِهِمْ فِي شَأْنِ صِدْقِ الرَّسُولِ (صلَّى الله عليه وعلى آله

وسلم)، والْإِخْبَارِ بِرِسَالَةِ النَّبِي (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) تَشْرِيفًا لَهُ بِتَوْجِيهِ هَذَا الْإِخْبَارِ بِالنِّعْمَةِ الْعَظِيمَةِ إِلَيْهِ، وَيَحْصُلُ إِبْطَالُ مَزَاعِمِ الْمُشْرِكِينَ بِطَرِيقِ التَّعْرِيضِ[٦٩].

وَقَدَّمَ الْحَالَ عَلَى صَاحِبِهِ لِلِاهْتِمَام بِهَا؛ لِأَنَّهَا تَجْمَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرِسَالَتِهِ كُلِّهِمْ[٧٠]. فضلًا عن أنَّ قول الزجاج بأنَّ المُراد من قوله تعالى: هو حال من الفعل أرسل، أي: أرسلناك جامعًا للناس)، فهذا أمْر مفروغ منه، فالغاية من الرسالات النبوية جمع الناس تحت راية الحق وأُلوهية الله، علاوة على ذلك أنَّ السياق الذي وردت فيه، يأبى ذلك. فهو تركيب مقصود الغاية منه فقول الحق جلّ جلاله: وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ أي: جميعاً، إنسهم وجِنّهم، عَربيهم وعجميهم، أحمرهم وأسودهم. وقدّم الحال للاهتمام[٧١]. قال رسول الله (ص): (أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة)[٧٢].

ولو تقدم الجار والمجرور، على الحال لانتفت صفة العموم المرادة من النص القرآنيّ، وضياع خصيصة الحصر للحال المستحصلة من الأداة (إلا)، فالإسلام رسالة لم تكن لقوم معينين، أو للبشر على وجه الخصوص، وإنما هي رسالة كونية، للإنس والجن، بيان لهذا المقام العظيم، الذي خُصَّ لرسول الله عند ربه، وهو مقام لا يطاوله فيه أحَّد، ومنزلة لا تنال قد انفرد بها صلوات الله وسلامه عليه من بين رسل الله وأنبيائه جميعا، تحقيقًا لقوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)[٧٣].

تقديم معمول المصدر على عامله (المصدر):

لا يجوز تقديم معمول المصدر على عامله كما لا يجوز تقديم صلة الموصول، لأنَّ الصلة مكمل للموصول، كالجزء منه، متتم له، كحروف الاسم الواحد، كذلك الحال في المصدر ومعموله[٧٤]، إلا إذا كان المصدر بدلًا من فعله، نائبًا عنه، نحو قولك: (عملك اتقانًا)، أو كان معموله ظرفًا أو مجرورًا بالحرف[٧٥] كقوله تعالى: (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ)[٧٦].

وفي قوله تعالى: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ)[٧٧]، مخالفة لقياس النحويين، فالمعنى الذي تُشير إليه الآية أنَّ الله أحلَّ للمُسلمين الرفث إلى نسائهم في ليلة الصيام، وبهذا المعني يقتضي أن تكون (ليلة) ظرفًا للمصدر (الرفث) فيكون هو العامل فيه، وبهذا الإعراب والتوجيه تكون مُخالفة لقياس النحويين؛ لأنَّ

الرفث مصدر ولا يتقدم عليه معموله[٧٨]؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول[٧٩]، فكما أن الصلة لا تتقدم على الموصول، كذلك معمول المصدر لا يتقدم عليه[٨٠]. لأنَّ قولنا (زيداً ضربُك خيرٌ له)، كما لو قلنا (زيداً أن تضرب خيرٌ له)، على اعتبار أنَّ أصل المصدر، أن والفعل[٨١].

ولحل هذا الإشكال ذهب أغلب النحويين، والمفسرين، ومنهم أبو حيان، والسمين، وعضيمة، والدرويش[٨٢] إلى أنَّ (ليلة)، ظرفٌ، العامل فيه محذوف قبله دلَّ عليه لفظ المذكور، فيكون التقدير: (أُحلَّ لكم الرفث ليلة الصيام)، فحذف الفعل وجعل المذكور مبينًا له، وهو ما جوَّزه العكبري[٨٣]، وقد استدلوا على ذلك بقول الفند الزماني (شهل بن شيبان)[٨٤]:- (من الهزج)

وبعضُ الحِلْم عِند الجَهْ ... لِ للذَّلَّةِ إذْعان

والتقدير: (إذعان للذلة إذعان)[٨٥].

وذهب بعض النحويين ومنهم الرضي[٨٦] إلى جواز تقدم معمول المصدر عليه بشرط أن يكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، لكونهم يتوسعون فيهن ما لا يتسعون في غيرهن، فيكون (اليوم) ظرفًا للمصدر وهو الرفث عنده دون الحاجة إلى تقدير محذوف في الآيَّة، وهذا ما صرح به السمين[٨٧].

ومن النحويين من ذهب بإعرابه إلى أنَّ الناصب للظرف (ليلة) في الآية القرآنية هو الفعل (أُحِلَّ) المتقدم عليه، وإلى ذلك ذهب مكي، الأنباريّ، والعكبري[٨٨]، و ردَّ أبو حيَّان، والسمين رأيهم؛ لأنَّ ليلة الصيام ظرفٌ، ليست ظرفًا للإحلال، لأنَّ الإحلال ثابت قبل ذلك الوقت[٨٩].

فلَمَّا نَزَلَ صَوْمُ رَمَضَانَ كُلِّهِ، وَكَانَ رِجَالٌ يَخُونُونَ أَنْفُسَهُمْ، نَزَلَتْ[٩٠]، ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِذَا صَلَّوُا الْعِشَاءَ حَرُمَ عَلَيْهِمُ النِّسَاءُ وَالطَّعَامُ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ الْقَابِلَةِ، ثُمَّ إِنَّ منهم أَصَابُ مِنَ الطَّعَامِ وَالنِّسَاءِ بعد ذلك، فشكوا ذلك لرسول اللَّهِ (صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم) فنزلت هذه الآية[٩١]. فقد نَزَلَتِ في زلة ندرت، فَجُعِلَ ذَلِكَ سَبَبَ رُخْصَةٍ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمُنَاسَبَةُ هَذِهِ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الْآيَاتِ أَنَّهَا مِنْ تَمَامِ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَعْرِضُ لِلصَّائِمِ[٩٢]

فهي آية مخصوصة، والحكم منها مخصوص في شهر الصوم، فلذلك قُدِّم الظرف تنبيها لذلك التخصيص، ولو أُخر لاشتبه بأنَّ الإباحة أُختصَّت بهذا الشهر دون غيره، وحين قُدِّم الظرف زال هذا اللبس. والله أعلم.

الفصل بين المتعاطفين بأجنبي:

يعتمد الفصل بين المتلازمين في العربيَّة على عاملين أساسيين ، هما: علاقة الترابط بين المتلازمين، ونوع الفاصل، فمن الأَوَّل: إذا كانت العَلاقة علاقة اقتضاء أكثر من علاقة مجاورة جاز الفصل بينهما بفواصل معيَّنة كالفصل بين المُبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، أي المُسند والمُسند إليه، وكذلك ما أصله مُسند، أو مُسند إليه، وإذا كانت العَلاقة بينهما مجاورة واقتضاء لم يجزْ الفصل بينهما كالمُضاف والمُضاف إليه، والجار والمجرور، والصلة والموصول، والأداة ومدخولها في السعة في كثير من الأحيان؛ لأَنَّ كلّ اثنين يُشكلان تركيباً يَصعب الفصل بينه؛ ولأنَّ أي متلازمين كالكلمة الواحدة، فإذا فُصِلت بينهما كأنَّك فصلت بين أجزاء الكلمة الواحدة، وكلَّما ازداد الجزءان اتصالًا قوي قبح الفصل بينهما، فالفصل بين الناصب ومنصوبه، ليس كالفصل بين الجار ومجروره(٩٣).

أمَّا العامل الثاني؛ فهو نوع الفاصل الذي يفصل بين المُتلازمين، فطبيعته تُجيز الفصل أو تمنعه، فإذا كان الفاصل أجنبياً عن المُتلازمين يقل الجواز بينهما به، وهذا ليس على إطلاقه، وإن كان غير أجنبيٍّ يجوز الفصل بين المُتلازمين في الأغلب، ومنه ما يتوسع فيه في الكلام كالظرف والجار والمجرور، والقسم والنداء(٩٤).

وصنَّف النحويون هذا الفصل إلى مُطرد وقبيح، وذلك بالنظر إلى بعض الضوابط التي وضعوها التي تحكم عمليَّة الفصل ضمن مُسوغات تضمن له المُحافظة على القِيَم الدلاليَّة للجملة بعيدة من اللبس، وألّا يتعارض مع قواعد التراكيب النحويَّة(٩٥).

ومن المواضع التي جاء فيها الفصل بين المُتعاطفين بأجنبي خلافًا لقياس النحويين قوله تعالى: ((فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ))(٩٦)، بنصب أرجلكم يقول ابن عصفور: ((ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي فتقول: قامَ زيدٌ اليومَ وعمروٌ، فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف لأنّه ليس بأجنبي من الكلام. ومن ذلك قول لبيد بن أبي ربيعة العامري(٩٧):

فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلقَةً وصُداءٍ ألحَقَتْهُم بالثَلَلْ

ففصل بين مُراد وصُداء بالمصدر وهو صَلقَة لأنّه ليس بأجنبي. وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى: (فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ

بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ). ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه وهو وجوهكم بالجملة وهي: وامسحوا برؤوسِكم، لأنه ملتبس بالكلام))[٩٨].

وقد قُرأت (وأرجلكم) في هذه الآية ثلاث قراءات رفعًا، ونصبًا، وجرًا[٩٩] أمَّا قراءة الرفع[١٠٠] (وأرجلُكم) فعلى أنَّها مُبتدأ محذوف الخبر، أي: اغْسِلُوهَا إِلَى الْكَعْبَيْنِ عَلَى تَأْوِيلِ مَنْ يَغْسِلُ، أَوْ مَمْسُوحَةً إِلَى الْكَعْبَيْنِ عَلَى تَأْوِيلِ مَنْ يَمْسَحُ[١٠١]، وأمَّا قراءة الجرّ[١٠٢]: (وأرجلِكم) فبالعطف على (برؤوسِكم)، وبذلك تكون (الأرجل) ممسوحة لا مغسولة، ومنهم من أوّلها بأنَّ ((المراد بمسح الرجلين غسلهما: والعرب تطلق المسح على الغسل أيضاً، وتقول: تمسَّحت بمعنى توضأت، ومسح المطر الأرض أي غسلها، ومسح الله ما بك أي غسل عنك الذنوب والأذى))[١٠٣]، فـ((هي في اللفظ معطوفة على المسح، وفي المعنى معطوفة على الغسل))[١٠٤]، على اعتبار أنَّ الصواب وما عليه ((فُقَهَاء الْأَمْصَار أَن الْغسْل هُوَ الْوَاجِب نَحْو الرجلَيْن وَيجوز أَن يكون قَوْله (وأرجلكم) بالخفض حملت على الْعَامِل الْأَقْرَب للجوار وَهِي فِي الْمَعْنى للْأولِ كَمَا يُقَال هَذَا جُحر ضَب خرب فَيحمل على الْأَقْرَب وَهُوَ فِي الْمَعْنى للْأولِ))[١٠٥]. والدَّلِيل على أَن الْغسْل هُوَ الْوَاجِب فِي الرجل وَأَن الْمسْح لَا يجوز تَحْدِيد قَوْله (إِلَى الْكَعْبَيْنِ) كَمَا جَاءَ فِي تَحْدِيد الْيَد (إِلَى الْمرَافِق) وَلم يجئ فِي شَيْء من الْمسْح تَحْدِيد قَالَ (وامسحوا برؤوسكم) بِغَيْر تَحْدِيد فِي الْقُرْآن، كما قَالَ الشَّاعِر[١٠٦]:

يَا لَيْت بعلك قد غَدا ..... مُتَقَلِّدًا سَيْفا ورمحا

وَالْمعْنَى مُتَقَلِّدًا سَيْفا وحاملا رمحا[١٠٧]، ومنهم من رفض هذا التأويل على اعتبار أنَّ العاطف فاصل يمنع المجاورة[١٠٨]. فعلى ذلك تكون الأرجل مجرور بِالْبَاء ((وَهِي مُشْتَرَكَة بِالْكلَام الأول من المغسول، وَالْعرب تفعل ذَلِك هَذَا بالجوار للمعنى على الأول فَكَانَ مَوْضِعه واغسلوا أَرْجُلكُم))[١٠٩] ومدار حديثنا قراءة النصب[١١٠]،(وأرجلَكم) فبالعطف على قوله: (فأغسلوا وجوهَكم وأيديَكم)، إذ جاءت معطوفة بعد فاصلٍ أجنبيٍّ وهو قوله تعالى: (وامسحوا برؤوسكم)، وبذلك تكون الأرجل مغسولة لا ممسوحة[١١١]. ومن يوجب الغسل يؤول هذه القراءة بأنَّها تدل على المسح أيضًا، ((لأنَّها تكون حينئذ معطوفة على محل الرؤوس، كما تقول: مررت بزيد وعَمْراً، إذ عطفهما على (الوجوه) خارج عن قانون الفصاحة، بل عن أسلوب العربية))[١١٢]، على اعتبار الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه. ومنهم من يوجب ((الجمع بين الأمرين على اقتضاء القراءتين))[١١٣].

وكان اعتراض النحويين في القراءة الأخيرة في الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه[١١٤]، ((وَتَكُونُ جملَة وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ مُعْتَرَضَةً بَيْنَ الْمُتَعَاطِفَيْنِ))[١١٥]، ومنهم من أجازه؛ لأنَّه ((أشبه الفصل بين المضاف والمضاف إليه فلذلك أجازوه في الضرورة))[١١٦].

وَكَأَنَّ فَائِدَةَ الِاعْتِرَاضِ في الآية بقراءة النصب ((الْإِشَارَةُ إِلَى تَرْتِيبِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ أَنْ يَدُلَّ عَلَى التَّرْتِيبِ الْوُجُودِيِّ))[١١٧]، على أنَّ ((التَّرْتِيبَ فِي الْأَفْعَالِ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِعَطْفِهَا بِالْوَاوِ وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ شَرْطٌ وَاسْتِيفَاءُ حُجَجِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَذْكُورَةٌ فِي الْفِقْهِ))[١١٨]، ((وَإِنَّمَا أُدْخِلَ مَسْحُ الرَّأْسِ بَيْنَ الْمَغْسُولَاتِ مُحَافَظَةً عَلَى التَّرْتِيبِ، لِأَنَّ الرَّأْسَ يُمْسَحُ بَيْنَ الْمَغْسُولَاتِ ؛ وَمِنْ هُنَا أَخَذَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وُجُوبَ التَّرْتِيبِ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ حَسْبَمَا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ))[١١٩].

وبذلك يُمكننا أنْ نستنتج أنَّ ((الفصل بالمسوح بين المغسولات يفيد وجوب الترتيب في تطهير هذه الأعضاء، وعليه الشافعي))[١٢٠]، فعلى مذهب الأخير لَا يجوز عدم الترتيب في الوضوء[١٢١]. وإنْ كانت الواو لا تُفيد الترتيب بناءً على من اعترض بذلك[١٢٢] فـ((الدلك إذًا لا يسمى غسلاً إلا به، وإلا كان غمسًا؛ لأن العبادة إذا لم تتصل كانت عبثًا. ولمّا عطفت بالواو، وهي لا ترتب، علمنا أن الترتيب سنة))[١٢٣].

ومنهم من يرى أنَّ لاختلاف القراءات فوائد كثيرة ما في ذلك من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز وتصريف القول؛ إذ إنَّ كل قراءة بمنزلة الآية، وأنَّ تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدتها لم يخف ما كان ذلك من التطويل. فكان لتعدد القراءات في (وأرجلكم) من قوله تعالى: (وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) بالرفع، والنصب والخفض مثالا على ذلك، ففي قراءة النصب بيان لحكم غسل الرجل حيث يكون العطف على معمول فعل الغسل. وفي قراءة الجر بيان لحكم المسح على الخفين عند وجود ما يقتضيه؛ حيث يكون العطف على معمول فعل المسح؛ فدلت الآية بهاتين القراءتين على حكمين متغايرين، ولو لم يكن كذلك لاحتاج كل حكم إلى آية خاصة لبيانه[١٢٤].

عمل ما بعد (لام الابتداء) فيما قبلها: تقرر عند النحويين أنَّ ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها[١٢٥]. وكذا ما بعدَ الاستفهامِ لا يعملُ فيما قبله[١٢٦]؛ لأنَّ مَا لَه الصَّدْارة في الكلام لَا يعْمل مَا بعده فِيمَا قبله[١٢٧].

وقد خولف ذلك فيما قرره النحويون في منع عمل ما بعد اللام فيما قبلها، كما في قوله تعالى: (وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا)[١٢٨]، فالمعنى المقصود من هذه الآية يقتضي أنْ يكونَ قوله تعالى: (أُخرج) هو العامل في الظرف (إذا)، إلا أنَّ القياس النحويّ لا يُجيز ذلك.

ولذا فقد ذهب أغلب المفسرين إلى أنَّ العامل في الظرف فعل مُقدَّر محذوف دلَّ عليه الفعل (أخرج)، وتقدير الآية: (أإذا ما مُتُّ بُعِثْتُ حيًا)، وإلى هذا التخريج ذهب كل من الزمخشريّ، وابن الأنباريّ، والعُكبريّ، وأبو حيَّان، والسمين، والدرويش[١٢٩].

في حين خالف ابن هُشام إجماع جمهور النحويين برأيه، إذ يرى أنَّ اللام هنا هي لام القسم، وليست لام الابتداء، وجاز تقدُّم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف دون سواه[١٣٠].

وهذه الآية تتحدَّث عن الْمُشرك المُكذِب بِالْبَعْثِ[١٣١]. وقيل إنَّها نزلت فِي (أبي بن خلف)[١٣٢]، فكأنَّ دخول اللام إشارة إلى لسان حال الإنسان الكافر في إنكار البعث ويوم الحساب بعد مماته ((على وجه الاستنكار والاستبعاد وتقديم الظرف وإيلاؤه حرف الإنكار من قبل أن ما بعد الموت هو وقت كون الحياة منكرة ومنه جاء إنكارهم))[١٣٣].

الخاتمة:

تناولت هذا البحث بالبحث والاستقصاء عن دلالة القرآنيَّة بعضًا من التراكيب اللغويَّة في القرآن الكريم التي بدت في ظاهرها خارجة على القياس اللغويّ للغة العربيَّة، مما يُوحي بوجود تناقض بين الأسلوب اللغوي للقرآن الكريم، والمتعارف عليه من سنن العربيَّة، وإن لم تكن دراسة قد أحاطت بجميع هذه التراكيب من جانب التركيب النحوي والتقديم والتأخير فيها، إلا أنها تناولت بالقدر الذي وافاها حقّها من البيان والايضاح.

فقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

(١) إن عدم مراعاة الفصل بين المتلازمين أمر واضح في المتون التفسيرية، وما كان هذا منهم إلا تمسكًا بعروة القواعد النحويَّة وأقيسته المنطقية الذي يرونه على حساب المعنى.

(٢) ذهب عدد من المفسرين إلى أوجه بعيدة وشاذة، فيها الكثير من التعسف والتقعر، بيد أنها قد تكون صحيحة من قبل الصناعة اللفظية، ولو كان سبب تقصيها أو الركون إليها التخلص من محذور لجاز الأخذ بها.

القصور الواضح في وضع القواعد النحويَّة من جانب المعنى، وتحكيم المنطق في أغلب مفاصله، فكان من نتاج ذلك هذا البون الواسع في الكثير من الاستعمال اللغوية القرآنية.

---

(١) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، لاط، لات مادة قدم: (١٢٢/٥).
(٢) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، لاط، ت: ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م: (٨٤٧).
(٣) الكتاب، لسيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ت: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م: (٣٤/١).
(٤) ينظر: الكتاب: (٣٤/١).
(٥) المقتضب، للمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب/ بيروت، لاط، لات: (٩٥/٣).
(٦) ينظر: الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة، لات: (٥٥٨ – ٥٧٧).
(٧) دلائل الإعجاز، للجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية / بيروت، ط: الأولى،١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م: (١٠٨).
(٨) ينظر : الصناعتين، لأبي هلال العسكري، المحقق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية/ بيروت، لاط، ت: ١٤١٩هـ: (١٣٤ – ١٣٥).
(٩) ينظر : دلائل الإعجاز (١٠٦).
(١٠) ينظر : الكشاف، للزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي/ بيروت، ط: الثالثة، ت: ١٤٠٧ه: (١٢/١)، و(٣٧٥/٣).
(١١) ينظر : مفتاح العلوم (٢٩١ -٢٩٢).
(١٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان عمر، عالم الكتب، ط: الخامسة، ت: ١٤٢٧هـ/٢٠٠م: (٢٠٧).
(١٣) ينظر: نحو المعاني (٢٦).
(١٤) يُنظر: الأحكام النحويَّة بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليليَّة نقديَّة: (١٣).
(١٥) يُنظر: الأصول في النحو، لأبي بكر بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت: (٢٨٠/١)، إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ت: (١٤٢١هـ): (٢٢٣/٤).
(١٦) يُنظر: الخصائص/ (٤٠١/٢)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، دار الفكر/ دمشق، ط: السادسة، ت: ١٩٨٥م: (٧٨٤/١).
(١٧) المؤمنون: (٨٢)، والصافات: (١٦)، والواقعة: (٤٧).
(١٨) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب/ بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م: (٢٤٢/٤)، ومشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي القيسي القيرواني، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٥م: (٣٩٦/١).
(١٩) الرعد: (٥).
(٢٠) يُنظر: الخصائص: (٣٠٣/٣).
(٢١) النمل: (٦٧).
(٢٢) الإسراء: (٤٩).
(٢٣) السجدة: (١٠).
(٢٤) الصافات: (٥٣).
(٢٥)تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م: (٥٧٧/١).
(٢٦) يُنظر: فتحُ البيان في مقاصد القرآن، لأبي الطيب ي البخاري (ت: ١٣٠٧هـ)، راجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا/ بَيروت، لاط، ت: ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م: (١٩/١).
(٢٧) المعجزة الكبرى القرآن، لمحمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى: ١٣٩٤هـ)، دار الفكر العربي، لاط، لات: (١٦٢/١).

[٢٨] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات، الأنباري، المكتبة العصرية، ط: الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.: (٥١١/٢).
[٢٩] غافر: (١٠).
[٣٠] يُنظر: معاني القرآن، للفراء المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة/ مصر، ط: الأولى، لات: (٦/٣)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجَّاج: (٣٦٨/٤).
[٣١] يُنظر: شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب،، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ت: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١: (٨٣/٤).
[٣٢] يُنظر: الخصائص: (٢٥٩/٣).
[٣٣] يُنظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسيّ (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، ط: الأولى، ت: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م: (٢٧٢/١).
[٣٤] يُنظر: الكشَّاف: (١٥٤/٤)، والأمالي النحويَّة (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق: د. هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربيَّة، عالم الكُتب، بيروت، ط: الأولى، ت: (١٩٨٥): (٥١/١)، وإعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين درويش (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية، ط: الرابعة ، ت: (١٤١٥ه): (٤٦٤/٨).
[٣٥] يُنظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (٦٣٤/٢).
[٣٦] البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات ابن الأنباريّ ت: (٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، (دار الكتاب العربيّ)، القاهرة، لاط. ت: (١٩٦٩م): (٣٢٩/٢).
[٣٧] يُنظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر/ بيروت، ت: ١٤٢٠هـ: (٢٤٠/٩).
[٣٨] يُنظر: الأمالي النحويَّة: (٥١/١).
[٣٩] يُنظر: مُشكل إعراب القرآن: (٦٣٥/٢)، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري: (٣٢٩/٢).
[٤٠] الأنفال: (٣٠).
[٤١] يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، للصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان، ط: الأولى، ت: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م: (٨٣/٢).
[٤٢] يُنظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٨هـ)، عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م: (٣٥/٢)، ومغني اللبيب: (٥١٦/١)، والبحر المُحيط: (١٢١/٧).
[٤٣] الإسراء: (١٠٢).
[٤٤] يُنظر: البحر المُحيط: (١٢١/٧)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، لاط، لات: (٤٢٣/٧).
[٤٥] يُنظر: البحر المحيط: (١٢١/٧)، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري (ت: ٦١٦هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه، لاط، لات: (٨٣٤/٢).
[٤٦] يُنظر: البحر المُحيط: (١٢١/٧).
[٤٧] يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: (٨٣٤/٢).
[٤٨] يُنظر: تفسير القرآن العزيز، لأبي عبد الله بابن أبي زَمَنِين المالكي (ت: ٣٩٩هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الناشر: الفاروق الحديثة/ مصر/ القاهرة، ط: الأولى، ت: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م: (٤٣/٣).
[٤٩] يُنظر: شرح المفصل: (١٠/٢)، وحاشية الصبان: (٢٦٣/٢).
[٥٠] يُنظر: شرح المفصل: (١٠/٢)، وحاشية الصبان: (٢٦٢/٢).
[٥١] يُنظر: شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني(ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط: الأولى، لات: (٧٤٣/٢).
[٥٢] يُنظر: الشعر والشعراء، لان قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، لاط، ت: ١٤٢٣هـ: (٦٠٨/٢).
[٥٣] سبأ: (٢٨).
[٥٤] يُنظر: البحر المُحيط: (٥٥٠/٨)، وتفسير القرطبي= الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية/ القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م: (٣٠٠/١٤).

(٥٥) يُنظر: مجاز القرآن، لأبي عبيدة (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى/ القاهرة، لاط، ت: ١٣٨١هـ: (١٤٩/٢).
(٥٦) يُنظر: البقرة: (٢٠٨).
(٥٧) التوبة: (٣٦).
(٥٨) التوبة: (١٢٢).
(٥٩) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط: الأولى، ت: ١٤٢٢هـ: (٤٢٠/٤)، والبيان في غريب إعراب القرآن: (٢٨١/٢).
(٦٠) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: (٣٠٠/١٤).
(٦١) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: (٢٥٤/٤).
(٦٢) يُنظر: مُشكل إعراب القرآن لمكي: (٥٨٨/٢).
(٦٣) يُنظر: الكشَّاف: (٥٨٣/٣).
(٦٤) البحر المحيط: (٥٤٩/٨).
(٦٥) يُنظر: البحر المُحيط: (٥٤٩/٨).
(٦٦) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش / محمد المصري، مؤسسة الرسالة/ بيروت، لاط، لات: (٧٧٥/١).
(٦٧) لسان العرب، لابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر/ بيروت، ط: الثالثة، ت: ١٤١٤هـ: (٣٠٥/٩).
(٦٨) سبأ: (٢٨).
(٦٩) يُنظر: التحرير والتنوير، لمحمد ابن عاشور(المتوفى : ١٣٩٣هـ). الدار التونسية للنشر/ تونس، لاط، ت: ١٩٨٤هـ: (١٩٧/٢٢).
(٧٠) يُنظر: التحرير والتنوير: (١٩٨/٢٢).
(٧١) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لأبي العباس أحمد بن الصوفي (المتوفى: ١٢٢٤هـ)، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي/ القاهرة، ت: ١٤١٩هـ: (٤٩٦/٤).
(٧٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمد التميمي (ت:٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت:٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ت: (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م): (٣٠٨/١٤).
(٧٣) الأنبياء: (١٠٧).
(٧٤) يُنظر: شرح المفصل: (٥٤/٣).
(٧٥) جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت، ط: الثامنة والعشرون، ت: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م: (٢٧٨/٣).
(٧٦) الصافات: (١٠٢).
(٧٧) البقرة: (١٨٧).
(٧٨) يُنظر: شرح المُفصَّل: (٧٥/٤)، وحاشية الصبان: (٤٣٣/٢).
(٧٩) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: الأولى، ت: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م: (٨٤٣/٢).
(٨٠) يُنظر: شرح المُفصل: (٨٢/٤).
(٨١) يُنظر: شرح الرضي: (٤٠٦/٣).
(٨٢) يُنظر: البحر المُحيط: (٢١١/٢)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: (٢٩٢/٢).
(٨٣) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: (١٥٤/١).
(٨٤) ينظر: شرح ديوان الحماسة، لأبي على المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ)، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط: الأولى، ت: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م: (٣٣/١).
(٨٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية: (١٠١٩/٢)، والبحر المُحيط: (٢١١/٢).
(٨٦) يُنظر: شرح الرضي: (٤٠٦/٣).
(٨٧) يُنظر: الدر المصون: (٢٩٢/٢).
(٨٨) يُنظر: مُشكل إعراب القرآن: (١٢٣/١)، والبيان في غريب إعراب القرآن: (١٤٥/١).
(٨٩) يُنظر: البحر المُحيط: (٢١١/٢، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: (٢٩٢/٢).
(٩٠) يُنظر: البحر المحيط في التفسير: (٢١٠/٢).
(٩١) يُنظر: الكشَّاف: (٢٣٠/١).

(٩٢) يُنظر: البحر المُحيط في التفسير: (٢١٠/٢).
(٩٣) الخصائص: (٣٩٤/٢-٣٩٨).
(٩٤) يُنظر: الفصل النحويّ بين مطالب التركيب وقيَّم الدلالة (بحث) في مجلَّة (دراسات العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة)، المجلد: (٣٣)، والعدد: (١) لسنة (٢٠٠٦)، ص: (٩-١٠).
(٩٥) يُنظر: الفصل النحويّ بين مطالب التركيب وقيَّم الدلالة (بحث)، المجلد (٣٣)، العدد: (١)، لسنة: (٢٠٠٦)، ص: (١٠).
(٩٦) المائدة: (٦).
(٩٧) البيت من الرمل، يُنظر: ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، دار صادر، لاط، لات: (٩٠/١).
(٩٨) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ج١ ١٩٨٠، وج٢ ١٩٨٢م: (٢٥٩/١)، ويُنظر: الخصائص: (٣٩٨/٢).
(٩٩) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي (وَأَرْجُلِكُمْ) خفضًا، وقرأ الأعشى عن أبي بكر بالنصب مثل حفص، وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب (وَأَرْجُلَكُمْ) نصبًا، وينظر في تخريج القراءة: معاني القراءات للأزهري، لمحمد بن أحمد بن الأزهري (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب/ جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ت: ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م: (٣٢٦/١)، وحجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة، لاط، لات: (٢٢١/١).
(١٠٠) يُنظر: البحر المحيط: (١٩٢/٤)
(١٠١) يُنظر: البحر المحيط: (١٩٢/٤)
(١٠٢) يُنظر: حجة القراءات: (٢٢٣/١).
(١٠٣) الأساليب والإطلاقات العربية، لمحمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، ط: الأولى، ت: (١٤٣٢هـ-٢٠١١م): (٤١/١).
(١٠٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لاط، ت: ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م: (٢٥٢/١).
(١٠٥) حجة القراءات: (٢٢٣/١).
(١٠٦) البيت من مجزوء الكامل، لا يُعرف قائله، يُنظر: شرح ديوان الحماسة، لأبي علي المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١ هـ)، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م: (١٠١٢/١).
(١٠٧) يُنظر: حجة القراءات: (٢٢٢/١).
(١٠٨) يُنظر: شرح شذور الذهب للجورجي، (ت: ٨٨٩هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط: الأولى، ت: ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م: (٥٨٩/٢).
(١٠٩) فهم القرآن ومعانيه، للحارث بن أسد المحاسبي (المتوفى: ٢٤٣هـ)، المحقق: حسين القوتلي، دار الكندي، دار الفكر/ بيروت، ط: الثانية، ت: ١٣٩٨هـ: (٤٩١/١).
(١١٠) يُنظر: حجة القراءات: (٢٢١/١).
(١١١) يُنظر: البحر المحيط: (١٩٢/٤)
(١١٢) التفسير والمفسرون، للدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، لاط، لات: (١٣٤/٢).
(١١٣) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، لأستاذ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط: الأولى، (ت ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م): (٤٣٩/٢).
(١١٤) يُنظر: والخصائص: (٣٩٨/٢)، شرح الجمل: (٢٥٩/١)، والبحر المحيط: (١٩٢/٤).
(١١٥) التحرير والتنوير: (١٣٠/٦).
(١١٦) الخصائص: (٣٥٣/١).
(١١٧) التحرير والتنوير: (١٣٠/٦).
(١١٨) البحر المحيط: (٤١٩٣).
(١١٩) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الجكني الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، لاط، ت: (١٤١٥هـ-١٩٩٥م): (٣٣٠/١).
(١٢٠) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: (٤٣٩/٢).
(١٢١) يُنظر: أحكام القرآن للجصّاص ط: (العلمية)، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت:٣٧٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان، ط: الأولى، (ت١٤١٥هـ/١٩٩٤م): (٤٥١/٢).

(١٢٢) يُنظر: البحر المحيط: (١٩٢/٤)، و التحرير والتنوير: (١٣٠/٦).
(١٢٣) البحر المديد: (١٣/٢).
(١٢٤) يُنظر: دراسات في علوم القرآن، لمحمد بكر إسماعيل (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، دار المنار، ط: الثانية ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.: (٣٣٥/١-٣٣٦)، ومباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط: الرابعة والعشرون، ت: كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠م: (١٨١/١).
(١٢٥) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن: (١٣٠/٢)، والتبيان في إعراب القرآن: (٨٧٧/٢).
(١٢٦) يُنظر: الأُصول: (٢٨٠/١)، وإعراب القرآن للنحَّاس: (٢٢٣/٤).
(١٢٧) يُنظر: الخصائص/ (٤٠١/٢)، ومُغني اللبيب عن كتب الأعاريب: (٧٨٤/١.
(١٢٨) مريم: (٦٦).
(١٢٩) يُنظر: الكشَّاف: (٣١/٣)، والبيان في غريب إعراب القرآن: (١٣٠/٢).
(١٣٠) يُنظر: مُغني اللبيب عن كُتُب الأعاريب: (٧٦٩/١).
(١٣١) تفسير القرآن العزيز: (١٠٢/٣).
(١٣٢) يُنظر: تفسير السمعاني = تفسير القرآن، لأبي المظفر، منصور بن محمد السمعاني (ت: ٤٨٩هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط: الأولى، ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.: (١٠٥/٣)، وتفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، لأبي البركات عبد النسفي (ت: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط: الأولى، ت: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م: (٣٥٤/٢).
(١٣٣) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): (٣٥٤/٢).

Significance of Qur'anic Contradiction to Measure Grammar in Order of Grammar Presentation, Delay

Firas Muhannad Saeed Majid

Prof. Dr. Abdul Rahman Mutlaq Jubouri.

University of Baghdad Faculty of Education (Ibn Rushd) of Humanities – Department of Arabic Language.

Summary:

This study aimed at uncovering the truth of some of the linguistic structures in the Holy Quran, which seem to have violated the measured of the words of the Arabs, and the careful and careful look at those structures, and their response to the assets measured from the words of the Arabs shows us the judgment on these phenomena can be a result of Lack of understanding of the linguistic methodology, which is followed by the Holy Quran in expressing its meaning and purposes, Or the shortcomings in the formulation and codification of the rules themselves, and provide the logic side to the meaning, and to achieve this study has addressed the researcher a number of linguistic phenomena in the Koran contrary to the rules and the evaluation of grammatical order by the elements of the sentence, in terms of submission and delay.